التكامل الاقتصادي المغاربي بين الآمال والمعوقات

أ. زينب بوغالم
جامعة سوق اهراس

الملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقديم تحليل نقدي لواقع التكامل الاقتصادي المغاربي من خلال دراسة تجربة الاتحاد المغاربي المؤسس منذ نهاية ثمانينات القرن العشرين، وذلكمن خلال ابراز الآمال المنتظرة من تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدان الثلاث تونس، الجزائر، المغرب، و المقومات التي تجمع شعوب تلك الدول. كما تبرز الدراسة المعوقات التي حالت – أو ما زالت– دون تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي في ظل الاتحاد الذي ناهز عمره الأربع عقود من الزمن.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي المغاربي، الاتحاد المغاربي، الآمال والمقومات ، معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي.

Abstract:

This research paper aims to analyze the reality of the economic integration of the Maghreb by studying the experience of the Maghreb Union, which has been melted since the end eighties of the twentieth century, by high-lighting hopes expected from the achievement of economic integration between the three countries of Tunisia, Algeria, Morocco and the ingredients that bring the peoples of these countries. The study also highlights the obstacles that prevented the economic integration of the Maghreb countries.

Keywords: Maghreb economic integ-ration, Maghreb Union, hopes and obstacles to the economic integration of the Maghreb countries.

المقدمة العامة:

يبدو جليا اليوم أن الاقتصاديات المغلقة وسياساتها الحمائية باتت غير مجدية لمواجهة تحديات العولمة وآثارها المتعددة الجوانب، وذلك بفعل تقارب الشعوب واتساع الأسواق وتطور تكنولوجيا الاتصالات و مسارعة المؤسسات في التوجه نحو العالمية. وكل ذلك يدفع بالدول والمؤسسات على حد سواء الى تحول جذري على مستوى الفكر و الممارسة للانتقال من النظم المغلقة الى النظم المفتوحة ومن استراتيجيات الصراع و المواجهة إلى استراتيجيات التكامل و الاتحاد.

بالنسبة للدول المتقدمة في القارات الثلاث فقد حققت شوطا كبيرا في بناء تكاملات واتحادات اقتصادية فعالة، ابرزها الاتحاد الاوربي، أما في افريقيا ما تزال الكثير من دولها تعاني العزلة رغم المحاولات السياسية المتكررة للكثير من زعمائها في بناء فضاءات اقتصادية اقليمية تضم اكثر من دولتين على الأقل، والاتحاد المغاربي مثالا مناسبا عن ذلك.

بالنسبة للدول المغاربية الكبرى خاصة العربية منها، لم يعد معقولا ولا مقبولا، أن تواصل التعامل مع قضاياها التاريخية وإشكالاتها السياسية بالطرق التي أوصلتها إلى ما هي عليه اليوم رغم ما تزخر به هذه الدول من امكانات اقتصادية وافرة ومقوماتنجاح متعددة تجعلها قادرة على خلق تكامل و اتحاد اقتصادي فعال.

إن مشروع التكامل الاقتصادي للدول المغاربية يتطلب إرادة سياسية صلبة لتجاوز بعض المشكلات القائمة، واعتماد لغة المصالح الإستراتيجية المتبادلة، والعمل معاً لمواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية المشتركة. كما يستدعى منها تسطير منظومة متناسقة من السياسات القرارات الموحدة لمجابهة الرهانات الاقليمية والعالمية، من جهة. و الاستفادة من الفرص و الامتيازات المشتركة من جهة أخرى. وقد سعت دول المغرب العربي منذ سنة1989 تأسيس اتحاد مغاربي قوي يستجيب لتطلعات الشعوب والزعماء المؤسسين له الذين اعتبروه البديل المثالي للخلاص من تبعية بلدانهم للقوى الاستعمارية التي هيمنت على مقدراتها لمدة طويلة من الزمن. كما غلب منظور الاتحاد من أجل المجابهة السياسية للقوى و المؤامرات الخارجية على حساب منظور الاتحاد الاقتصادي من أجل تحسين الحياة الانسانية للمجتمعات العربية.

راهن التكامل والاتحاد المغاربي العربي تعتريه الكثير من المستجدات التي تتطلب تشخيصا معمّقا لمختلف جوانبها الجزئية و الكلية. كما تحتاج لصياغة جديدة لطبيعة العلاقات الاقتصادية، و ايجاد سبل معاصرة لواقع المشكلات و الازمات السياسية والاجتماعية والثقافية الناشئة، والعمل على تثمين المقومات المشتركة و رفع مستوى الآمال و الطموحات المستقبلية. وهي أمور من شأنها الدفع بمشروع الاتحاد المغاربي خطوات جبارة إلى الأمام. و من هذا المنطلق نتساءل: **ما هي الآمال المستقبلية لتفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي العربي تحت مظلة الاتحاد ؟ و ما هي المعوقات الكابحة له في الوقت الراهن ؟**

تكون الاجابة عن هذين السؤالين هادفة ومفيدة للكثير من الأطراف حيث قد تساهم في لفت انظار السياسيين وأصحاب القرار الاقتصادي إلى فرص تطوير فكرة الاتحاد المغاربي و المضي به قدما الى مرحلة جدية مختلفة تماما عن المراحل التاريخية السابقة. كما قد تكون مفيدة للباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصادي المغاربي في الكشف عن بعض الافكار الجديدة في طيات تحليل امقومات وآمال انجاح سيرورة التكامل الاقتصادي و تحليل المعوقات المعرقلة لبعض جوانبه. وهذا ما سيساهم في طرح تصورات جديدة و صياغة إستراتيجيات بديلة و تحريض جهود البحث العلمية و زيادة الدراسات الميدانية لمعالجة لموضوعات التكامل الاقتصادي، الاتحاد المغاربي، العلاقات البينية، الفضاءات الحرة ، وغيرها من المحاور ذات الصلة.

يكتسي موضوع الدراسة أهمية كبيرة في كونه يحاول التركيز على تجربة التكامل الاقتصادي المغاربي العربي هذه التجربة العميقة عمق النضال المغاربي المشترك التي ما يزال الكثير من المهتمين يعقدون آمالا كبيرة على النتائج الممكن تحقيقها تحت مظلة اتحاد اقتصادي وسياسي قوي. كما تكمن الأهمية في التطرق إلى معالجة المعوقات الكابحة لتطور علاقات التكامل بين دول يفترض فيها التوجه إلى الاندماج والتوحد بدل التوتر و الفتور خاصة أن البيئة الدولية تشهد ظهور قوى كبرى ذات تحاول باستمرار الهيمنة على دواليب الاقتصاد العالمي.

إن دراسة التكامل الاقتصادي المغاربي العربي يفرض على الباحثين تحليل المسار التاريخي للعلاقات التاريخية المختلفة الطبيعة التي نشأت منذ ما يقارب نصف قرن من الزمن، بالضبط منذ المحاولات الأولى للدول المغاربية العربية في تأسيس علاقات تبادل وتكامل اقيمي فيما بينها عقب استقلالها مباشرة. وذلك يتطلب اعتماد المنهج التاريخي في تحري الحقائق و الوصول الى البيانات و المعلومات المناسبة لطبيعة الدراسة. هذه الاخيرة التي ارتأينا تقسيمها الى ثلاث محاور كبرى هي:

المحور الأول:نشأة التكامل الاقتصادي المغاربي العربي (المفهوم،التأسيس،التطور)

المحور الثاني: المزايا المأمولة من التكامل الاقتصادي المغاربيالعربي

المحور الثالث:معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي العربي

المحور الأول:نشأة التكامل الاقتصادي المغاربي

1-مفهوم التكامل الاقتصادي:

يعرف الدكتور "فؤاد مرسي"التكامل بأنه عملية تاريخية اقتصادية واحدة تجري في الوقت نفسه في كل من مجال القوى الإنتاجية و مجال العلاقات الإنتاجية أو بمعنى أخر فان جوهر التكامل هو عملية تعاون اقتصادي شاملة تبدأ من مستوى معين من تدويل القوى في عدد من الدول تجمعها علاقات إنتاج متماثلة و مطابقة لطبيعة قواها الإنتاجية، (الندوي محسن، 2001). بينما يعرف الدكتور" أبو ستيت " التكامل الاقتصاديبأنه عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية و عناصر الإنتاج فيما بينها وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو.

ويعرف الاقتصادي " محمد صابر عنتر" التكامل الاقتصادي على انه تحويل أجزاء إلى كل أو تشكيل كل واحد من أجزاء متعددة،ويعني مفهوم التكامل الاقتصادي تشكيل اقتصاد غير قومي. وقد عرفه الدكتور " سمير التنير "- وهو عضو فريق الدراسات الاقتصادية بمعهد الإنماء العربي- التكامل الاقتصادي بأنه عملية مستمرة تقرب بواسطتها الاقتصاديات الوطنية بين بعضها البعض بحيث يمكن الحصول على الحد الأمثل لنشاط الدوائر أوتوماتيكيا فان التكامل الاقتصادي يوجد في الواقع كحالة من حالات العلاقات الاقتصادية الدولية.أما الباحث " القويز عبد الله " فيرى أن التكامل الاقتصادي عادة هو اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي على تخفيف القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها، مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التميز الذي قد يكون راجعا إلى الاختلافات في هذه السياسات.

ويعرف الباحث "عبد الوهاب حيد رشيد "التكامل الاقتصادي في مفهومه الحديث على أنه عملية سياسية اقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة بخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة متناسبة من خلال خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية.

وقد اقترح احد الباحثين مفهوما شموليا بحيث يرى في التكامل الاقتصادي عملا إراديا من قبل دولتين أو أكثر،يقوم بإزالة كافة الحواجز أمام المعاملات التجارية وانتقالات عوامل الإنتاج فيما بينها ، كما انه يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية العامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو. (صابر عنتر محمد، 1993).

2-أهداف التكامل الاقتصادي:

يمكن أن نوجز أهم الأهداف التي تسعى التكتلات الاقتصادية إلى تحقيقها فيما يلي:(عبد المطلب عبد المجيد، 2003):

- ✓ الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم حيث أن اتساع حجم السوق يشجع على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما،و يسمح بتنشيط الحركة الحرة للسلع و رأس المال و العمل من دولة إلى أخرى من خلال إزالة العوائق التي تحول دون ذلك.
- ✓ تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين و الأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع حيث من المفروض أن التكتل يؤدي إلى تقسيم العمل الفني و الوظيفي.
- ✓ تسهيل عملية التنمية الاقتصادية وتسريعها، أي أن تصبح هذه العملية أسهل و أيسر بعد قيام التكتل الاقتصادي،إذ أن الاستفادة من وفرة عاملي السوق والعمل تؤدي إلى خلق فرص جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج و الاستثمار الدخل و التشغيل.
- ✓ التقليل من الاعتماد على الخارج، وهذا ما يؤدي إلى محدودية التأثر بالتقلبات الاقتصادية أو التعرض للضغوطات السياسية.

3-خطوات تحقيق التكامل الاقتصادي:

وفقا لـــ (هيكل عبد العزيز، 1996)تتحقق التكتلات الاقتصادية من خلال خمس مراحل حددها "بالاسا Balassa" تتدرج من خلالها الاتفاقيات الدولية من مرحلة التبادل الحر الى مرحلة الاتحاد الكلي، وهي كما يلي:

أولا، مرحلة التبادل الحر:

المرحلة الاولى تتم من خلال اتفاق دولتين أو أكثر حول إلغاء الرسوم الجمركية و القيود الكمية على السلع بين الدول المعنية باتفاق التبادل الحر. هذه المرحلة تسبقها مرحلة الافضليات الجمركية التي تشكل المستوى الأول لاندماج الأسواق بحيث تلجا الدول المتعاونة إلى خفض تعريفاتها الجمركية في علاقاتها التجارية البينية.

ثانيا، مرحلة الاتحاد الجمركي:

تتطور المرحلة الاولى الى مرحلة أخرى يتم فيها تجاوز درجة التبادل الحر ذات الطبيعة الداخلية بحيث يتم إجراء خارجي يتمثل في الاتفاق على تحدد تعريفة جمركية موحدة تفرض على كل دول الأخرى المتعاملة مع أحدى او بعض دول الاتحاد الجمركي.

ثالثا، مرحلة السوق المشتركة:

المرحلة الثالثة الأكثر تطورا من سابقاتها تتمثل في تأسيس سوقا مشتركة ين مجموعة دول الاتفاق حيث يتم خلق فضاء تجاري يتم خلاله تشجيع حرية انتقال السلع و الخدمات و الاشخاص ورؤوس الأموال دون قيود كية أو نوعية.

رابعا، مرحلة الوحدة الاقتصادية:

في هذه المرحلة يتم إزالة كل القيود الجمركية و غير الجمركية، و تبدأ عملية انتقال البضائع و عوامل الإنتاج إضافة إلى تحقيق درجة من توحيد و تنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية و ذلك للقضاء على التمييز الذي يرجع إلى الاختلاف في تلك السياسات. وتحقق الوحدة الاقتصادية عندما يتم توحيد العملة النقدية بين الدول الأعضاء يفرض استعمالها في مختلف دول الاتحاد و يتم تقاسم مسؤولية تسييرها.

خامسا، مرحلة الاندماج التام:

المرحلة النهائية للوحدة والتكامل الاقتصادي تتمثل في الاندماج التام بين الدول، وفيها يتم توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والضريبية بين الدول المندمجة، إضافة إلى التحرير الكامل لحركات السلعو الامال و الاشخاص و عوامل الإنتاج بينها.كما تتضمن كذلك إقامة سلطة فوق وطنية تكون قراراتها ملزمة لكل الدول الأعضاء.

4- نبذة مختصرة عن فكرة تأسيس الاتحاد المغاربي العربي:

ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي وفقا لـــ (عمر كامل، 2018) قبل استقلال دول المغرب العربي و تبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ 28-30 /1985/04 الذي ضم ممثلين عن ثلاث أحزاب هي: حزب الاستقلال المغربي، الحزب الدستوري التونسي، حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري. (المطيع، 1992)

بعد استقلال دول المغرب العربي كانت هناك محاولات عديدة نحو تجسيد فكرة التعاون و التكامل الاقتصادي والسياسي تمخض عنها حسب (المطيع مختار، 1992) إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964،بيان جربة الوحدوي بين ليبيا و تونس عام 1974 ،معاهدة الإخاء و الوفاق بين الجزائر و تونس و موريتانيا عام 1983 ،و أخيرا اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالدة في الجزائر 1988/06/10 الذي تم إصدار بيان زرالدة الذي أوضح رغبة القادة المغاربة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي و قد أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في 1989/02/17 بمدينة مراكش المغربية من قبل خمس دول هي : المغرب،الجزائر،تونس،ليبيا وموريتانيا.

هدفت معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي العربي إلى تحقيق جلة من الاهداف أهمها:

- **الميدان الدولي:** تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء و إقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.
- **ميدان الدفاع:** صيانة استقال كل دولة من دول الأعضاء.
- **الميدان الاقتصادي:** تحقيق التنمية الصناعية ،الزراعية،التجارية،و الاجتماعية للدول الأعضاء و اتخاذ مايلزم من وسائل لتحقيق هذه الغاية خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة و إعداد برامج عامة و نوعية في هذا الصدد.
- **الميدان الثقافي:** إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على جميع مستوياته و الحفاظ على القيم الروحية و الخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة و صيانة الهوية القومية العربية،و اتخاذ ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه الأهداف.

المحور الثاني :المزايا المأمولة من التكامل الاقتصادي المغاربي العربي

وفقا لـــ (بخوش صبيحة، 2011)يمكن ان تستفيد دول الاحاد المغاربي من العديد ن المزايا الاقتصادية و السياسية والاجتماعية و الاقليمية، اهمها:

1) **اتساع حجم السوق:** إن الدارس لاقتصاديات دول المغرب العربي كلا منها على حدى، يجد أنهاجميعا تعاني من مشكلة صغر حجم الاسواق الوطنية، فبعض الدول تتسم بوفرة مالية عالية مثل ليبياإذ قدر نصيب الفرد فيها من الإنتاج المحلي خلال عام 2007 حوالي 3290 دولار بينما نجد أن موريتانياتعاني من انخفاض في القوة الشرائية لمواطنيها حيث وصل نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى 334 دولار عام 2007.التكامل الاقتصادي سيؤدي إلى اتساع حجم السوق أمام المشروعات في كل بلد من البلدان المغاربية ،بما يسمح بالاستفادة من وفرات الحجم و من وسائل الإنتاج الحديثة في مجال تخفيض التكاليف.ومن شان اتساع حجم السوق أن يساعد على الاستخدام السليم للموارد الاقتصادية من خلال تخصص كل دولة في إنتاج سلعة أو الخدمة التي تتمتع فيها بميزة نسبية أو تنافسية و يترتب كذلك على اتساع حجم السوق في محاربة ظاهرة احتكار مشروع معين و التخلص من الآثار السلبية النجمة عنها.

2) **تدعيم المركز التفاوضي للدول المغاربية في تعاملها مع الخارج:**يؤدي التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي إلى الرفع من خدماتها التفاوضية في مجال التجارة الخارجية مع الأطراف الأخرى،و بالتالي تعزيز الموقف التفاوضي كتكتل مغاربي في السوق الدولية لاسيما فيما يتعلق بالرسوم الجمركية و النقل و أسعار بعض السلع الاستهلاكية.

3) **التغلب على ندرة الموارد الاقتصادية التي تعاني منها بعض الدول المغاربية:**ينتج عن التكامل الاقتصادي المغاربي التغلب على ندرة المواد التي تعاني منها بعض الدول الأعضاء في الاتحاد،سيسمح بحرية انتقال عناصر الإنتاج سيؤدي إلىالحد من ندرتها في بعض الدول، و من ثم وفرتها في البعض الآخر و بالتالي الاستخدام الأمثل لهذه الموارد.

4) **الحد من التقلبات في حصيلة الصادرات:**ينتج عن التكامل بين هذه الدول الحد من التقلبات الدولية في حصيلة الصادرات لهذه الدول. كما أنه يدعم دول الاتحاد في تعاملها مع الخارج من خلال خلق اقتصاد أكثر تنوعا،وبالتالي اقل اعتمادا على الخارج خاصة في السلع الأساسية.و يحدث هذا الحد من خلال تحرير التجارة البينية بين الدول المغاربية وزيادة حجم المبادلات التجارية فيما بينها من حجم التجارة الخارجية لدول الاتحاد المغاربي.

5) **تحفيز الاستثمارات:**سواء الاستثمار من داخل الدول المغاربية أو الاستثمارات الأجنبية و غالبا ما تكون هذه الاستثمارات ذات تكنولوجيا عالية ما ينعكس ايجابيا على اقتصاديات دول الاتحاد المغاربي مجتمعة.

6) **التوظيف:**هذا يخلق فرص جديدة للعمل في كافة دول الاتحاد مما يؤدي إلى الحد من مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول فالتكامل الاقتصادي يعد من انجح الوسائل لحل هذه المشكلة،حيث يعمل على إعادة توزيع السكان في دول التكتل و تحسين مستوى المعيشة في دول اتحاد المغرب العربي.

7) **خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية:** يعد ارتفاع معدل النمو لاقتصاديات الدول المغاربية الهدف الأساسي للتكامل الاقتصادي فهذا الأخيرعلى عاتقه تهيئة المناخ المناسب للتنمية فهو يعمل على التنسيق في السياسات الاقتصادية ،كما انه يؤدي إلى نوع من التنسيق فيما يتعلق بمشروعات البنية التحتية ،حيث يمكن توظيف هذه المشروعات في المناطق الأقل نموا حتى يمكن تحقيق نمو متكامل و متوازن بين جميع المناطق المغاربية.

2-الانجازات المحققة:

إن الانجازات الميدانية للاتحاد تعد محتشمة وضئيلة بل تصل إلى حالة الركود في بعض القطاعات، أما عن القليل الذي تم انجازه فهو كالآتي:

- ✓ تجربة المغرب في زيون :وهي في مجال الإعلام، بدأت سنة 1972 بين الجزائر وتونس والمغرب، وقد اعتمدت على:

-تبادل البرامج المسجلة بين الأقطار الثلاثة إذاعيا وتلفزيونيا وبثها للجماهير المغاربية.

-عمل برامج مشتركة فيما بينهم، وتبث في الأقطار المغاربية الثلاثة في نفس الوقت.

-تحسين وتدعيم الشبكات الثلاثة وربطها ببعضها البعض. واستمر هذا البرنامج التنفيذي إلى غاية.1975.

- ✓ كما اهتمت الدول المغاربية من خلال تجربة اللجنة الاستشارية بمسألة المواصفات الصناعية، والتي يتعين توحيد مقاييسها بين المؤسسات المغاربية، وأنشأ لهذا الغرض لجنة مختصة تقوم بالدراسات الفنية، إذ قاربت بين الأنظمة السائدة فيبا بالمواصفات

الأوروبية والأمريكية، وماهو مستعمل منها أو مهمل في المؤسسات المغاربية، واتخذت سلسلة من القرارات لتوحيد المواصفات المغاربية، ودخلت بعضها حيز التنفيذ وحققت نتائج ايجابية في المجال الصناعي، والبعض الآخر لم ينفذ. (ابراهيمي، 1996)

✓ **وفي المجال الطاقوي** قامت اللجنة المختصة والمؤلفة من رؤساء الشركات الوطنية للكهرباء بوضع برنامج للترابط بين الشبكات الوطنية يسمح بتواصل الإرسال الكهربائي عبر الحدود، وبالتوظيف الأمثل للطاقة المتوافرة والتعديل بين الإنتاج والاستهلاك على كامل الخطوط الكهربائية المغاربية بما يحسن من جدوى القطاع بأسره ويقلل من الاختلالات الفنية الناتجة عن تدهور الضغط في واحدة من الشبكات أو الجهات القطرية، وارتفاع الطلب في شبكة مجاورة، وهو عمل توصلت به اللجنة الاستشارية إلى تحقيق السوق المغاربية المشتركة في ميدان الطاقة الكهربائية برفع الحواجز القطرية في وجه استخدامها بحسب الحاجة .للاستخدام الأمثل.

✓ أما **على صعيد المحروقات** فلم يشهد القطاع أي تعاون مباشر، بل عرف اتفاقيات الأطراف مبنية على خدمة المصالح وهي كالآتي:

-اتفاق بين الجزائر وتونس والذي ينص على استفادة تونس من أنبوب الغاز الجزائري الايطالي الذي يمر عليها.

-اتفاقية الجزائر والمغرب عام 1989 الخاصة بأنبوب الغاز بين حاسي الرمل وطنجة لتصدير الغاز إلى أوروبا، والذي تستفيد منه المغرب 2.5.مليار مترم كعب من الغاز.

-اتفاقية بين الجزائر وليبيا وتونس في 1988/05/22لإمداد ليبيا ب 3.6 مليار متر مكعب من الغاز وتزويد المناطق التونسية التي يعبرها الأنبوب حسب احتياجاتها.

-اتفاق حكومي بين الجزائر وليبيا عام 1987 حول إنشاء ثلاث شركات مختلطة في قطاعا لمحروقات وهي الشركة الجزائرية الليبية لاستغلال وإنتاج البترول، الشركة الجزائرية الليبية للجيوفيزياء، والشركة الجزائرية. الليبية للصناعات البتروكيماوية.

✓ مصنع المحركات ومصنع الاسمنت الأبيض :أسفر التقارب الثنائيين تونس والجزائر على إنشاء مصنعين كبيرين سنة 1978في مناطق الشريط الساحلي، ويتعلق الأمر بمصنع المحركات بساقية سيدي يوسف المسير من طرف ، الشركة الجزائرية التونسية "شركة ساكمو"، ومصنع الإسمنت الأبيض بفريانة والذي أنشأ من طرف الشركة الجزائرية التونسية" سوتاسيب "،ويوفر هذا المصنع لتونس والجزائر حاجياتهما الكاملة من الإسمنت الأبيض، كما يقدم أفضليات أخرى ذات قيمة، فهو يمثل رسما بيانيا مضبوط اللتعاون الصناعي بين دول المغرب العربي مترجم إلى الواقع.

✓ أما عن محاولات التكامل **في مجال الزراعة** فقد كانت هزيلة جدا، ولم تشمل سوى ثلاثة محاصيل هي الحلفاء، الحمضيات والتبغ وذلك عن طريق إنشاء لجان للتنسيق في هذا المجال، غير أن حصيلة عملها كانت ضعيفة، تجمدت بعد ذلك بفعل الأحداث والمشاكل والصراعات التي مرت بها دول المغرب العربي وتتمثل في الهيئات التالية:

-المكتب المغاربي :أنشأ عام 1963 وتحدد نشاطه في تسويق الحلفاء على مستوى المنطقة .(الفيلالي، 1983)

-اللجنة المغاربية للحمضيات والباكور :أنشأت عام 1972 مهمتها تنسيق النقل والتسويق لهذه المنتوجات نحو أوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء لتفادي التنافس بين الدول المغاربية على السوق الخارجية.

-بالنسبة للتبغ بدأت المديريات الوطنية لكل من الجزائر، تونس والمغرب للتبغ عام 1969 بدراسة وسائل انجاز تنسيقية جهوية لزراعة وصناعة وتسويق برامجها.

✓ **في مجال النقل** :أما عن ميدان النقل فقد بدأ التعاون بين أقطار المغرب العربي بعد إنشاء اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي، والتي كلفت بالنظر في المسائل الخاصة بتحسين وتنمية التعاون الاقتصادي بين الأقطارالمغاربية، وقد توصلت اللجنة إلى إنشاء" اللجنة المغاربية للنقل والمواصلات"، والتي تميز هدفها في تشجيع ودعم التنسيق بين هياكل النقل والمواصلات في أقطار المغرب العربي.

ولكن الإنجاز في مجال النقل لم يتعد بعض المشاريع التي تم الشروع في تنفيذها ثم عطلت، ولعل أبرزها:

-مشروع القطار المغاربي تونس – الدارالبيضاء :فبعد مشاورات بين وزارات النقل وبين الشركات الوطنية لسكة الحديد تقرر إنشاء خط مغاربي للقطار السريع بين تونس والمغرب، ووقع الشروع في التنفيذ وبدأت الرحلة الأولى عام 1974 للقطار المغاربي السريع بين الجزائر وتونس،

وتواصلت الإعدادات لإتمام الخط بين الجزائر والدار البيضاء لكن المشروع توقف عام 1975 بسبب الخلاف المغربي الجزائري، ويعد هذا المشروع من بين المشاريع الرائدة التي تفتخر بها أقطار المغرب العربي –مشروع الشحن البحري :من بين المشاريع التي تم إنجازها بين الدول المغاربية مشروع الشحن البحري ونقل المنتوجات والسلع المغاربية أولا، ثم الأجنبية بين الموانئ المغاربية والخارجية، وقد بدأ تنفيذ المشروع وتم إنشاء شركة مغاربية للملاحة ووقع اقتناء باخرة للتموين والتكوين واستمر استغلالها لمدة زمنية معينة، لكن المشروع جمدت نظر اللصراعات .والأزمات بين دول المغرب العربي

ومن خلال المعطيات السابقة نلاحظ أن جل محاولات التكامل كانت في قطاع الطاقة والمناجم، وكانت على شكل اتفاقيات ثنائية، ومع ذلك فقد أدت إلى نوع من التقارب الشامل في عام 1989 بإنشاء لجنة مغاربية للصناعة .البترولية بهدف خلق انسجام في السياسة العامة للاتحاد في هذا القطاع هذا ما تم إنجازه من خلال مسيرة التكامل المغاربي، بالإضافة للعديد من المشاريع الجاهزة المنسية أو التي تم تجاوزها إن صح التعبير، وأبرزها:

–مشروع الأدوية والمنتوجات الصيدلانية.

– .مشروع الشركة المغاربية للطيران 1970

– .مشروع البنك المغاربي

وهكذا فإن إنجازات الاتحاد المغاربي كانت ضئيلة جدا ومحدودة مقارنة بالإمكانيات المتوفرة لدى دول المغرب العربي.

المحور الثالث:معوقات التكامل الاقتصادي

رغم وجود الإمكانيات الاقتصادية والحضارية وغيرها في دول المغرب العربي والتي تضمن نجاح هذا الاتحاد وتدعمه إلا أن الظروف والأزمات والعقبات التي مرت بها دول المغرب العربي سابقا وتمر بها الآن، لم تستطع الدول المغاربية تحقيق هذه الوحدة المنشودة، والتي تعثرت في بداية مسارها، كما فشلت كل المبادرات والمحاولات، التي كانت تسعى لبعث اتحاد المغرب العربي مجددا.

ومن خلال هذه الطرح سنحاول الوقوف على المعوقات التي تسببت في عرقلة مسيرة التجربة الوحدوية المغاربية وصولا إلى طرح مقترحات وإيضا حسب لتجاوز تلك التحديات للوصول إلى تجسيد العمل المغاربي المشترك.

1–المعوقات السياسية:

إن من أكبر وأخطر التحديات التي جابهت بناء مشروع اتحاد المغرب العربي هي التحديات السياسية، فرغبة الدول المغاربية في تعزيز المركز السياسي والاقتصادي، القطري هي من تعلى المبادرات الوحدوية بين أقطار المغرب العربي بعد الاستقلال ،ومنهنا سنتطرق لهاته المعوقات السياسية.

1.1 –اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية:

يصعب تصور أي عمل وحدوي مغاربي دون توافق طبيعة الأنظمة السياسية بين أقطار المغرب العربي التي تسعى إلى تحقيق تكامل سياسي، اقتصادي، اجتماعي ...الخ، إذ تبنت الدول المغاربية بعد الاستقلال أنظمة سياسية مختلفة كالنظام الملكي في المغرب، الجماهيري في ليبيا والجمهوري في كل من الجزائر، تونس وموريتانيا، فالتعارض بين هذه النظم له أسس ايديولوجية سياسية جسدتها مجموعة من التوترات التي لا تزال تؤثر على علاقات البلدان المغاربية، ضف إلى ذلك طبيعة هذا النظام الذي تسعى النخبة الحاكمة للمحافظة عليه تحت مبدأ النزعة القطرية والسيادة، فقد سادت الدولة القطرية في الأقطار المغاربية الخمسة مباشرة بعد حصولها على الاستقلال، حيث اتبعت سياسات تنموية مختلفة على جميع الأصعدة، هذا ما نتج عنه تشتت سياسي زاد من رسوخ الوعي القطري على حساب الوعي الوحدو.

يضاف إلى هذا أن كل بلد عضو في الاتحاد ترفض التخلي عن صلاحياتها وسيادتها من أجل بلورة الوحدة المغاربية، وفي هذا الإطار وقع تهميش المشروع المغاربي، وتباعدت اللقاءات بين المسؤولين في البلدان، المغاربية، وبالتالي أبعدت الكيانات القطرية الوحدة المغاربية عن مسارها الصحيح ونتيجة لطغيان القطرية على التصورات الوحدوية نجد أن المجتمع المدني بالدول المغاربية لم يصبح عاملا حيويا في تحريك الجماهير المغاربية نحو الوحدة المنشودة.

2.1اختلاف الرؤية الوحدوية:

طغى اختلاف الرؤى الوحدوية على المنطلقات الفكرية للاتحاد المغاربي منذ نشأته حيث تجاذبه تياران:

التيارالأول :يدعو إلى الوحدة الاندماجية كمنطلق للوصول إلى تحقيق الاتحاد المغاربي، حيث كانت ليبيا المنادي الوحيد في منطقة المغرب العربي بإتباع هذا التيار، فهي ترفض مبدأ تحقيق الوحدة عبر مراحل، أي ابتداء من التعاون الاقتصادي والتكامل على مستوى تنسيق المشاريع المشتركة وخطط التنمية، ودعم التشاور السياسي والأمني بهدف الاندماج التدريجي، وذلك على أساس أن الأحداث قد أثبتت أن هذه المراحل . مهددة بالتوقف والجمود في أي وقت ولقد تمسكت ليبيا بهذا التوجه واعتبرت مشروع وحدة المغرب العربي وفق مبدأ المرحلية يتعارض مع سعيها للوحدة الشاملة، حيث انسحبت من اللجنة الاستشارية. الدائمة للمغرب ورفضت مشاركتها في المؤتمر المنعقد بالرباط في 1970/07/20.

التيار الثاني :وهو ما تبنته باقي دول الاتحاد، الذي نيرون أنه من الأفضل البدء بالعمل المغاربي المشترك في مختلف المجالات والذي يندرج عبر مراحل تهيأ الطريق لتحقيق اتحاد دول المغرب العربي.

3.1الخلافات الثنائية:

والتي تمثلت بصورة واضحة في مشكلات الحدود، إذ تشكل كثير من المناطق الحدودية المشتركة بين الدول المغاربية موضوع خلاف اتحادة بين هذه الأقطار، ومن أبرز هذه الخلافات:

أ .الخلاف بين الجزائر وتونس:

أثناء عمليات التنقيب عن البترول التي أجرها الطرفان في المنطقة الصحراوية الجنوبية المعروفة بحاسي بورمة تسببت في نشوب اشتباكات بين قوات الطرفين لعدم وضوح خط الحدود وغياب اتفاق ثنائي حول النقطة الفاصلة بينهما، وقد برز في هذا الإطار موقف السلطات التونسية التي ترى أن حدودها الجنوبية مع الجزائر ليست مماثلة للخرائط الواردة في الاتفاقيات المبرمة في هذا المجال، لكن السلطات الجزائرية ترد على هذه الإدعاءات بأنها باطلة، وأن هذه المنطقة موروثة عن الاستعمار الفرنسي، وبعد مفاوضات جزائرية –تونسية في 16 أفريل 1968 بالعاصمة التونسية تم الاتفاق على استغلال هذه المنطقة لفائدة الجانبين، خاصة فيما .يخص الغاز الجزائري المار إلى أوروبا عبر تونس ورغم هذا الاتفاق فإن عدم وضوح الرسم الحدودي بين البلدين أحدث مناوشات ،جديدة بين التونسيين والجزائريين، ما اعتبرته هذه الأخيرة اعتداء على السيادة الجزائرية وتهديد صارخ لاتحاد المغرب العربي.

ب . الخلافات الجزائرية الليبية:

لم تسلم الحدود الجزائرية والليبية بدورها من المشاكل والخلافات، غير أن هذه الأخيرة كانت تتسم بالهدوء النسبي، وضعف حدتها ويتركز الخلاف على الاتفاقية المبرمة عام 1957 بين ليبيا والسلطات الفرنسية المتعلقة برسم الحدود الجزائرية الليبية، والتي تم التصديق عليها من طرف فرنسا كما تم تسجيلها في الأمم المتحدة، والت يتحفظ تعليها ليبيا وتماطلت في تسليمها، بالإضافة إلى اتهامها للدوريات الجزائرية باختراق الحدود الليبية واعتبرته تعديا على أراضيها، كما اتهمت الطيران الجزائري بالتوغل في فضائها .الجوي قصد الاستكشاف والتجسس وقد عرفت الحدود الجزائرية الليبية عام 1967 عدة أحداث مسلحة، لكن توصل الطرفان إلى إخمادها، وسارع إلى تشكيل لجنة مشتركة لتوضيح الحدود بين البلدين وإنهاء كل ما من شأنه أن يدخلهما في دوامة الصراعات السياسية والعسكرية، ويبعدهما .عن قضاياها المصيرية لا سيما فيما يتعلق بوحدة المغرب العربي.

ت . الخلافات التونسية الليبية:

تميزت بكونها لا تتعلق بالحدود البرية، وإنما حول الحقوق البحرية في المياه الإقليمية المشتركة2 ، وتفاقمت الخلافات السياسية وتوترت العلاقات بين البلدين إذ تم طرد ثمانين ألف عامل تونسي من الأراضي الليبية عام 1969 ،ورفضت تونس دعوة ليبيا الوحدوية عام 1976 ،وتم تسوية الخلاف عن الحقوق البحرية بقرار من محكمة العدل الدولية في 24 فيفري 1982 وذلك باستغلال الطرفين بالإنصاف لموارد المنطقة البحرية المتصارع عليها.

ث .الخلاف المغربي الموريتاني:

لقد عرفت العلاقات المغربية الموريتانية توترات خطيرة، تعود جذورها إلى ما قبل استقلال المغرب عام 1956 وبقي عالقا إلى مؤتمر القمة العربية بالرباط عام 1969،وبوساطة الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين، فقد تم خض عن هذه الجهود لقاء أول بين الملك الحسن الثاني والرئيس الموريتاني المختار ولد داده، فكان هذا اللقاء اللقاء فرصة لجمع الشمل، حيث تم الاعتراف الرسمي من قبل المغرب بالدولة الموريتانية يوم 08جوان 1970 ،تنازلت من خلاله المغرب عن المطالبة بالحقوق الترابية في موريتانيا، وفي هذا الإطار عقدت اتفاقية تهدف إلى تطوير التعاون

وحلال نزاعات بوسائل سلمية حفاظا على السلام والاستقرار، وفي أواخر التسعينيات تنازلت .موريتانيا عن مطالبها في منطقة الصحراء الغربية لصالح المغرب.

ج . **الخلاف بين المغرب والجزائر:**

لقد برزت قضية الحدود الجزائرية المغربية على السطح منذ الاستقلال، وبقيت عالقة حتى يومنا هذا، حيث كانت ومازالت تشكل مصدر لتوترات عديدة بين الجزائر والمغرب، ولو بشكل متذبذب من حيث الحدة، وبالتالي فهو عقبة أمام أي تقارب جزائري مغاربي، وأحد الأسباب الرئيسية في التأزمات التي عرفتها العلاقات الجزائرية المغاربية منذ الاستقلال، إذ كانت معالم الحدود الجزائرية مع دول الجوار المغاربية كلها دون تحديد، وأكثر من ذلك أن جل الدول المغاربية وعلى رأسها المغرب الت يترفض .الاعتراف بالحدود الموروثة عن الإدارة الاستعمارية الفرنسية، أدى الخلاف الحدودي بين المغرب والجزائر إلى نزاع عسكري بين الطرفين، عرف بحرب الرمال 4 عام 1963 ،وتعود أسبابها إلى مطالبة المغرب بالمنطقتين ،الحدوديتين" تندوف وبشار "منذ فجر استقلال الجزائر عام 1962 مستندة في ذلك إلى حجج تاريخية ترجع إلى سنوات 1844 و 1845حيث أبرمت خلال هذه السنوات اتفاقيات بين المغرب وفرنسا حددت بموجبها الحدود الشرقية الشمالية للمغرب بينما بقيت .الحدود الشرقية الجنوبية المتاخمة للجزائر دون تحديد ومنذ ذلك الحين بدأت بوادر التوتر تلوح في المناطق الحدودية، وزعزعت أجواء الثقة بين البلدين.

إلا أن قضية الحدود بينهما أخذت تعرف بوادر التسوية منذ 1969 في أعقاب اللقاء الوزاري بين الطرفين، وصرح فيها لطرفان عن رغبتهما في تدعيم روابط الأخوة والصداقة وحسن الجوار وبعد مجموعة من اللقاءات بين الرئيس الجزائري هواري بومدين والملك المغربي الحسن الثاني أثمرت بالاتفاق الذي تم إمضاؤه بين البلدين في 15 جوان 1972 والذي نص على:

-تسليم المغرب للجزائر التراب المختلف عليه 5 وبالتالي تنازلها عن منطقتي تندوف وبشار.

-إنشاء لجنة مشتركة لوضع معالم الحدود بين البلدين

-إقامة شراكة مغربية جزائرية في منجم" غار جبيلات "ويتم تقاسم إنتاجه مناصفة بين البلدين.

– .تزويد المغرب بالغاز والبترول الجزائري بشروط تفضيلية وقد صادقت الجزائر على الاتفاقية في ماي 1977 ،إلا أن المغرب لم يصادق .عليها إلا في ماي 1989 بسبب عدة مشاكل وأزمات أهمها مسألة الصحراء الغربية.

ولا ينحصر توتر العلاقات الجزائرية المغربية في ملف الحدود، بل اتصل بالمستجدات الداخلية للجزائر، إذ تواصلت الخلافات بين البلدين وبلغت أوجها سنة 1994بسبب الخلاف حول التعاطي مع الملف الإسلامي، حيث تبادل البلدان التهم، فبعد فبعد حدوث مجزرة على الحدود الجزائرية المغربية اتهمت فيها الجزائر المغرب بإيواء مجموعات إرهابية مسلحة ترتكب مجازر في حق الجزائريين، وكان رد فعل الجزائر سريعا، حيث طبقت مبدأ المعاملة بالمثل فارضة نظام التأشيرات على المواطنين المغاربة وأغلقت الحدود في 27 أوت1994 وانقطعت العلاقات الدبلوماسية بين الأخوين المغاربيين وضاع الأمل في تشكيل .اتحاد المغرب العربي وشكل هذا الخلاف العطب الأكبر للاتحاد إذ توقفت اجتماعات مجلس الرئاسة منذ ذلك الوقت، وطلبت الحكومة المغربية من الجزائر تجميد عضويتها وبذلك جمدت نشاط .مؤسسات الاتحاد في 1995 وبقي الوضع على ما هو عليه ونصل إلى أن مشكلة الحدود في منطقة المغرب العربي شكلت عائقا أمام تكييف العلاقات السياسية والأمنية فيما بينهم، وهذا قلل من فرص التعاون السياسي والاقتصادي، ما جعلها من أكبر التحديات التي يواجهها اتحاد المغرب العربي.

4.1قضية الصحراء الغربية وتأثيرها على مسار الوحدة المغاربية:

تعد قضية الصحراء الغربية تحدي امن أكبر التحديات التي تطرح على مستوى الساحة المغاربية، ولفهم حقيقة القضية يجب التطرق لخلفياتها وانعكاساتها السلبية على التجربة التكاملية في المغرب العربي فالصحراء الغربية كانت تعرف باسم الساقية الحمراء ووادي الذهب، تقع في الناحية الغربية من إفريقيا وتطل على المحيط الأطلسي، يحدها من الشمال المغرب، ومن الجنوب الشرقي موريتانيا، ومن الشمال الشرقي الجزائر، وتبلغ مساحتها حوالي 284 ألف كيلو متر مربع1 ،أما عدد سكانها فتقدرها جبهة البوليساريو بالساقية الحمراء ووادي الذهب بحوالي نصف مليون نسمة2 ،وأهم ما يميز هذه المنطقة الغنى بثرواتها الطبيعية .من البترول والفوسفات والحديد ترجع صلة اسبانيا بالصحراء الغربية إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث تم الاتفاق في مؤتمر برلين 1884 بين الدول الاستعمارية على تقسيم منطقة المغرب العربي إلى مناطق نفوذ فيما بينها، فكانت تونس والمغرب والجزائر لفرنسا، ليبيا لإيطاليا، ومنطقة الصحراء الغربية لإسبانيا، وبناء على ذلك تم إنزال الجيش .الاسباني في المنطقة، ومن هنا سقطت المنطقة تحت الهيمنة الاسبانية ، إن الحدود الحالية للصحراء الغربية قد تم تحديدها بمعاهدات واتفاقيات بين الدول المستعمرة، أي بين اسبانيا التي كانت تحتل الصحراء الغربية وبين فرنسا التي كانت تحتل المغرب وموريتانيا، وفي سنة 1966 عقد اجتماع دولي عرضت فيه قضية

الصحراء الغربية على اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار، التابعة لهيئة الأمم المتحدة والتي أصدرت قرار تدعو .فيه الحكومة الاسبانية بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير للشعب الصحراوي

هذا ما جعل الدول المجاورة للصحراء الغربية المغرب، الجزائر وموريتانيا تنادي بضرورة خروج اسبانيا من الإقليم الصحراوي، كما شجع على تأسيس منظمة عسكرية صحراوية تدعى بالجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب البوليساريو بدعم من الجزائر، كما كان هناك اتجاه أخر يرى أن الجزائر كان لها مطامع بالإقليم المتاخم لمنطقة تندوف الحدودية ويندرج اهتمامها بهذا الإقليم الصحراوي .من أجل منفذ يمكنها من الوصول إلى المحيط الأطلسي وهكذا ولدت الخلافات بين كل من الجزائر والبوليساريو من جهة، وموريتانيا والمغرب من جهة أخرى، وفي 14 ديسمبر 1972 صدر قرار من الأمم المتحدة يدعو إلى تمكين سكان الصحراء الغربية من التعبير عن حقوقه بكل حرية، وجلاء القوات الاسبانية، وأعلنت اسبانيا عن استعدادها لتصفية الاستعمار من الصحراء طبقا لقرار الأمم المتحدة، وذلك بعد إجراء استفتاء، وقد أعلنت عنه في 20 أوت 1973م واعترض عنه الملك المغربي لذلك أحيلت القضية لمحكمة العدل الدولية والتي أصدرت قرار في 16 أكتوبر 1975 على عدم وجود أية روابط قانونية بين الصحراء الغربية والدول المجاورة.

5.1قضية لوكربي وتداعياتها المغاربية:

إن قيام النظام الدولي الجديد كان له تداعيات واضحة على أمن الجماهيرية الليبية أحد الدول المكونة لاتحاد المغرب العربي، وذلك بفرض حظر جوي عليها منذ أن .صادق مجلس الأمن في 21 جانفي 1992 على القرار 371 ثم القرار 748، وفرضت الولايات المتحدة الأمريكية الحظر على ليبيا لاتهامها بتفجير الطائرة الأمريكية ،فوق بلدة لوكربي باسكوتلندة سنة 1988 ،واعتماد قرار 883 القاضي بعقوبات جديدة ضد ليبيا حيث تم توسيع الحظر الجوي والعسكري والدبلوماسي عليها، طالبت ليبيا الدول المغاربية بالوقوف إلى جانبها وعدم تطبيق قرارات مجلس الأمن مستندة إلى المادة 14 من معاهدة اتحاد المغرب العربي التي تنص على أن" كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى"، إلا أن الدول المغاربية طبقت الحظر الجوي على ليبيا، ثم طالبت ليبيا مرة ثانية التضامن معها في مواجهة الدول الغربية، وأمام هذه الوضعية تعاملت ليبيا مع بلدان المغرب العربي بتحفظ، حيث لم تحضر قمتي نواكشط وتونس وتوقفت عن تنفيذ بعض المشاريع المشتركة مثل مشروع الجامعة المغاربية التي التزمت ببنائها وتمويلها، وقد وصلت الأزمة إلى قمتها عند رفض ليبيا تسلم رئاسة اتحاد المغرب العربي من الجزائر سنة 1995، لقد كان أول تعبير عن هشاشة مؤسسات الاتحاد وضعف هذا التكتل.

2-المعوقات الاقتصادية:

تتميز اقتصاديات الدول المغاربية باختلاف طبيعتها الهيكلية، ويعود هذا لاختلافها في التوجهات الاقتصادية والتنموية التي اعتمدتها كلدولة بعد الاستقلال، حيث أدى هذا إلى صعوبة التنسيق ما انعكس سلبا على صعيد التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الأقطار المغاربية، ترتب عن ذلك جملة من المعوقات الاقتصادية التي وقفت في وجه التجربة التكاملية المغاربية.

1.2الخلل البنيوي لاقتصاديات دول المغرب العربي:

كانت السياسات الاقتصادية لدول المغرب العربي ذات توجهات متباعدة بعد الاستقلال، إذ اتبعت كل من **الجزائر وليبيا** النهج المركزي الاشتراكي، واعتمد اقتصادهما على مداخيل النفط والغاز الذي تأثر بتقلبات أسعاره في السوق الدولية، فلما انهارت أسعاره على المستوى العالمي كانت ضربة عنيفة للاقتصاد الجزائري والليبي، إذ أصبحتا عاجزتين على تمويل مشاريعهما التنموية، لذا أصبح حتميا التوجه نحو اقتصاد السوق أما **المغرب** فانتهج سياسة الانفتاح على العالم منذ الاستقلال، أي اتبع النظام الرأسمالي، كما اعتمد اقتصاده على تصدير المنتجات الفلاحية والصناعية إضافةإلى .الفوسفات ويستورد النفط، هذا سبب له عجزا في الميزانية لارتفاع سعر النفط وبالنسبة **لتونس** تبنت سياسة الانفتاح على العالم واقتصاد السوق منذ السبعينات، ولهذا تقاربت السياسات الاقتصادية للدول المغاربية، ولكن بالرغم م تقاربها فإن الخلل البنيوي حال دون التعاون والتكامل بين دول الاتحاد ما أثر سلبا على مسار التعاون الاقتصادي، كما اتضح أن تبني الدول المغاربية اقتصاد السوق بدرجات متفاوتة لم يساهم .في تحريك عملية الاندماج الإقليمي ،كما أن اقتصادها تبادلي بمعنى أنه قائم على التجارة مع العالم الخارجي بنسبة كبيرة جدا، وهذا ما يجعلها رهينة تقلبات السوق الأجنبية بحكم تخلف الدول المغاربية، ولكون وارداتها أساسا مواد مصنعة مما يزيد من صعوبة تطوير المبادلات البينية، وهذا يعود إلى ضعف قاعدة الصناعات التحويلية لأن القيادات السياسية لم تتخذ أي إجراءات .في سبيل دعم وتطوير الصناعات التحويلية خاصة الثقيلة منها.

. 2.2نقص البنية التحتية المشتركة:

لا يخفى ما للبنية التحتية المشتركة بين البلدان الراغبة في التكامل من أهمية حاسمة في دفع مسيرته بوصفها تمثل الشروط المادية والتقنية والاجتماعية له، وللعلاقات الاقتصادية البينية بصفة خاصة، ويأتي في مقدمتها وسائل النقل والمواصلات والاتصالات، وحتى إن كانت هذه الوسائل كافية ومرضية في إطار البلد الواحد إلا أنها لا تكون مناسبة ومهيأة لإقامة أشكال متطورة من التكامل الاقتصادي ،إذ يعتبر نقص البنى التحتية الملائمة كشبكات النقل المواصلات والاتصالات والرحلات الجوية والبحرية، ومن أبرز العراقيل التي تقف أمام تنمية الاقتصاديات المغاربية، حيث نجد أن شبكة المواصلات المغاربية رغم وجودها فهي غير كافية مقارنة مع المساحة الشاسعة لبلدان المغرب العربي، كما نلاحظ أن هناك كثافة في شبكة المواصلات في كل من تونس، المغرب والجزائر وضآلة في موريتانيا وليبيا، هذا بالإضافة إلى عدم التوازن بين المناطق الجبلية والصحراوية، وبين المراكز السياحية الكبرى على السواحل وبين الداخل، ضف إلى ذلك أن البنى التحتية من شبكات النقل بمختلف أنواعها والموانئ والمطارات قد أعدت لخدمة المبادلات التجارية الخارجية. مراكز تصدير المواد الأولية أما على مستوى المغرب العربي فتكاد تكون منعدمة ماعدا شبكة السكة الحديدية، التي تربط بين الدول الثلاث الجزائر، المغرب وتونس عبر قطار المغرب العربي والخطوط الجوية، أما بالنسبة للموانئ فنجد الخطوط البحرية محصورة على أوروبا وحوض المتوسط وهذا مرده إلى قصور في الإمكانات وخاصة مشاكل التمويل، وانعدام .الإرادة السياسية الدافعة للتكامل والاندماج.

3.2أزمة المديونية:

إن تزايد مشكلة المديونية وتفاقمها لا سيما في بداية الثمانينيات تحولت إلى معوق من المعوقات الأساسية لأقطار المغرب العربي التي تحول دون التعاضد والتنسيق فيما بينهم، لأن كل قطر من هذه الأقطار منشغل بمشاكله الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، فأغلب بلدان المغرب العربي باتت تعاني من مشكلة المديونية والتي أصبحت عبئا على اقتصادياتها وإرهاقا لشعوبها، حيث تجاوز مقدارها 66.013 مليار دولار، وقدوصلت سنة 1994 إلى 29.898 مليار دولار في الجزائر، وفي المغرب 22.515 مليار دولار، وفي تونس 9.3 مليار دولار، وفي ليبيا 4.3 مليار دولار، وأخير اموريتانيا 2.326مليار دولار هذه الأرقام تعكس مدى الوضعية الخطيرة التي تؤثر على كافة التوازنات الاقتصادية والمالية وقد أدت هذه المشكلة إلى إحداث أزمات اقتصادية واجتماعية حادة بدول المغرب العربي، استدعت الاستعانة بصندوق النقد الدولي، وقد أدى ذلك إلى ترسيخ التبعية المالية ، للدول الأجنبية ومن المفروض أن يكون مأزق المديونية في أقطار المغرب العربي عاملا حاسما مساعدا على التقريب بين هذه الأقطار وتجسيد التكامل الاقتصادي وصولا إلى الوحدة الاقتصادية ومن ثم الوحدة السياسية.

4.2الحواجز المحلية: إن المتأمل في الإجراءات المحلية في بلد من المنطقة المغاربية يستنتج أن هناك حواجز وعراقيل تمنع تكثيف التبادل التجاري داخل المنطقة ويمكن أن نلخصها في:

- الحواجز الجمركية:

تعتبر الضرائب الجمركية على السلع والخدمات من أهم الحواجز المعيقة للتبادلات التجارية بين الدول المغاربية رغم وجود معاهدات واتفاقيات ثنائية تربط معظم بلدان المغرب العربي، إن عدم وجود تعريفة جمركية موحدة ولا قانون اقتصادي يمنح امتيازات وتشجيعات لتنشيط حركة التجارة بين دول المغرب العربي على غرار ماهو معروف عند مجموعات وتكتلات اقتصادية أخرى، يعتبر عقبة أمام تحقيق نسب عالمية من تجارة مغاربية بينية متطورة، هذه العملية تؤدي إلى إعاقة تبادل السلع والخدمات بين هذه الدول نتيجة تعدد الجهات المسؤولة عن دفع تكاليف السلع المستوردة، إضافة إلى فحص جميع البضائع بدلا من عينات منها وهذا ما يأخذ وقتا طويلا.

- التحديات التجارية:

تعتبر الدول المغاربية من الدول المنفتحة على العالم الخارجي وذلك لما تمثله التجارة الخارجية من مجمل ناتجها المحلي الإجمالي، فقطاع التجارة الخارجية من القطاعات المعول عليها في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعامل مؤثر في موازين الاقتصاد الوطني، بحيث تتوقف حالة الموازنة العامة للدولة على حالة أسواق الصادرات لدول المغرب العربي، ونتيجة لمحدودية صادرات دول الاتحاد إذ أن معظمها تصدر سلعة أو سلعتين أو ثلاث سلع على الأكثر باتجاه الدول الأوروبية، كما أنها تستورد نفس السلع المصنعة من أوروبا، كالمنتجات التكنولوجية والغذائية، هذه العملية أدت إلى ربط الاقتصاديات المغاربية بالخارج، مقابل ضعف تكاملها على المستوى الجهوي الأمر الذي أدى إلى أن تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على أسعار تلك المواد في السوق العالمية، وبالتالي تفرض نوع من التبعية المستديمة تجاه الأسواق الأجنبية خاصة الاتحاد الأوروبي وتتمثل هذه التبعية في:

- ✓ التبعية التجارية والتقنية:

حيث تؤكد بعض الدراسات أن ثلثي مبادلات البلدان المغاربية تتم مع الاتحاد الأوروبي، وما تبقى منها مع بقية دول العالم وهذا ما يؤكد تبعية بلدان المغرب العربي للاتحاد الأوروبي.

✓ التبعية الغذائية:

لقد أصبحت مشكلة العجز الغذائي ظاهرة في الدول المغاربية، وذلك بسبب الزيادة السكانية وعدم التنسيق والتكامل بين اقتصاديات الدول المغاربية هذا بالإضافة إلى ضعف المبادلات التجارية المغاربية، حيث نجد أن التجارة بين الدول المغاربية لا تتعدى . % 5.62 واستمرار تغليب الطابع العمودي للسياسة الإقتصادية لدول المغرب العربي على الأفقي، الذي ترتب عنه:

-انخفاض المبادلات التجارية البينية المغاربية.

-غياب أي تشجيع ملموس للاستثمارات البينية المغاربية.

-ضعف هيكل المبادلات التجارية بحيث في العادة تمر المبادلات التجارية عبر شريك ثالث غالبا ما يكون الإتحاد الأوروبي.

✓ مشروع الشراكة الأورو-مغاربية:

إن الشراكة الأورو -مغاربية تعتبر جزءا أساسيا من المشروع الأوروبي لإعادة احتواء الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وإدارة أزماتها بصورة تساعد على التقليل من الانعكاسات السلبية على دول الاتحاد الأوروبي، ويوفر المناخ الاستثماري للدول الأوروبية، والتي ترتكز على المحاور الأساسية التالية:

-تعزيز الجوار السياسي والارتقاء به بين دول الاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا.

-تطوير أشكال التعاون الاقتصادي والمالي.

-الترقية المتنامية للجوانب الاجتماعية، الثقافية، الإنسانية والاقتصادية ولقد تسابقت البلدان المغاربية تونس، المغرب، الجزائر وموريتانيا لإمضاء .وتوقيع اتفاقيات شراكة منفردة مع الاتحاد الأوروبي بداية بتونس التي وقعت على اتفاق الشراكة كأول بلد مغاربي في 17 جويلية 1995 ،لتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ في مارس 1999 ،ثم المغرب الذي وقع في فيفري 1996لتدخل حيز التنفيذ في 2000 ،ثم التحقت بهم الجزائر في أواخر عام 1999 دخلت حيز التنفيذ عام 2000 وكله اتفاقيات دخلت ضمنها الدول المغاربية بمساومات .فردية وهذا في ظل أوضاعهم الداخلية التي تعكس تنامي الاختلالات البينية، وتطورت الأزمات وفي محيط دولي تميزت تحولاته الهيكلية في إضعاف اقتصاديات البلدان المغاربية، الأمر الذي أضعف وزنها وقلل من قدرتها المكسبية من تلك الاتفاقيات الغير متكافئة، ذلك أن موازين القوى لم تكن لصالح الاقتصاديات المغاربية التي دخلت في مفاوضات بمساومات فردية مع دول الاتحاد الأوروبي المجتمعة والتي تتحرك كتكتل

من دمج في وحدة اقتصادية معززة بمنظومة مؤسسية وسياسية وأمنية مشتركة ولقد تضمنت جميع الاتفاقيات المنفردة للشراكة مع بلدان المغرب العربي مجموعة الأهداف التي تعتبر نظرية، إذ تختلف في ممارساتها الواقعية، فعلى صعيد هذه العلاقة مع أوروبا فإن الاتحاد الأوروبي يدفع دول المغرب العربي للتعامل معه أحيانا بوصفها تكتلا واحدا في القضايا التي تصب في مصلحته كالأمن، الهجرة...الخ، وعلى صعيد آخر يحرص على التعامل مع كل منها بصفة فردية لتحقيق مكاسب اقتصادية أكبر .ويدفعها للتنافس وتقديم تنازلات له في هذا المجال فالدول المغاربية بسلوكها الانفرادي لم ترق إلى مستوى الكتلة الموحدة القادرة على فرض وجودها كمخاطب وحيد مؤثر في الطرف الأوروبي الموحد وهذه أخطر عقبة لاتحاد المغرب العربي التي عجزت دوله على التكامل من خلال تفعيله أمام تحدي الشراكة الأورو-مغاربية.

✓ مشروع الشراكة الأمريكية المغاربية:

أمام تزايد الاهتمام الأوروبي بالضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط باشرت الإدارة الأمريكية رسم إستراتيجية جديدة لاستمالة البلدان المغاربية، وهكذا أعلنت واشنطن في نهاية التسعينيات عن مبادرة جديدة للتعاون الاقتصادي المتمثلة في "مبادرة والتي تعتبر كرد فعل مباشر على مشروع الشراكة الأورو مغاربية " إيزنشتات 1998 القاضي بإدماج المغرب العربي في الفضاءات الأورومتوسطية بزعامة الاتحاد الأوروبي، حيث تم استثناء الولايات المتحدة الأمريكية من هذا المشروع، فبادرت هاته الأخيرة بمشروعها" إيزنشتات "الذي يهدف إلى تنمية الشراكة الاقتصادية على المدى الطويل مع الدول المغاربية من خلال الاستحواذ على الأسواق والموارد الأولية خاصة الطاقوية منا

✓ على مستوى معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي:

عند القراءة الأولية لنص المعاهدة نلاحظ أن هناك نوعا من الاقتضاب، حيث أنه المتقدم تفصيلات وتوضيحات مقنعة حول طبيعة عمل الاتحاد، والقواعد التي تسير عليها من حيث الاجتماعات الدورية والاستثنائية، كذلك ما يخص آليات عمل الاتحاد، ومقارنة مع المعاهدات الدولية من هذا الصنف، فمثلا معاهدة روما المنشئة للسوق الأوروبية المشتركة احتوت على 248 مادة بها أربعة ملاحق وتسعة تصريحات، كل هذا في 334صفحة شملت كل الأغراض التي تهم أجهزة المجموعة الأوروبية، بينما نجد معاهدة الإتحاد تحتوي تسعة عشر مادة تم فيها الإعلان والهياكل الأساسية مع ترك .الترتيبات إلى التنظيم الذي يأتي فيمابعد كما يلاحظ التعميم وعدم تخصيص أي هدف وربطه بآجال التنفيذ وآلياته، وعدم . وضوح العمل المغاربي المشترك والمراحل الزمنية للوصول إلى الأوضاع الجديدة.

✓ على مستوى الاتفاقيات المبرمة:

بالنظر إلى الفترة التي أصدرت فيها النصوص القانونية لمعاهدة الاتحاد، نجد الأوضاع قد تغيرت في كل دول المغرب العربي، سواء من حيث النضج السياسي والظروف الاجتماعية، والتكتلات الاقتصادية الكبرى، فقد حان الوقت لتعديل النصوص القانونية الضابطة للمعاهدة، لكي تتماشى مع المستجدات المغاربية والدولية، حيث نجد تباينا في قرارات الاتحاد وفق النظم كلدولة عضو في الاتحاد، الأمر الذي يشكل عائقا أمام تنفيذ الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد، والت يتبقى رهينة ظروف كل دولة، .وبالتالي ترهن العمل المغاربي المشترك وتعطل مسيرته للتكامل كما يلاحظ أن الموافقة على الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد كانت قليلة نتيجة ،أن معظم الاتفاقيات بقيت بدون تنفيذ، وذلك لأن الدول التي وقعت عليها لم تصادق عليها طبقا لإجراءاتها التشريعية، وفي هذا المجال يمكن تعداد مايلي: من بين سبعة وثلاثين اتفاقية مبرمة نجد هناك تباين في عملية المصادقة بين دول المغرب العربي، فالجزائر قد صادقت على تسعة وعشرين اتفاقية، بينما نجد تونس قد صادقت على ستة وعشرين اتفاقية، وليبيا على خمسة وعشرين اتفاقية، أما موريتانيا فصادقت على تسعة عشر اتفاقية، وأخيرا المغرب التي صادقت على خمس اتفاقيات وبنظرة فاحصة يمكن استنتاج أن هناك إجماع على خمس اتفاقيات فقط لكل الدول المغاربية، وهذا العدد قليل بالنظر إلى الطموحات والمصير المشترك، هذا بالإضافة إلى أن التصديق على الاتفاقيات المبرمة بعد مرور فترة زمنية طويلة يجعلها عند التنفيذ غير ملائمة مع الواقع المغاربي وأطرافه الدولية.

✓ قاعدة الإجماع:

إن الأخذ بقاعدة الإجماع يعد عقبة أمام اتخاذ أية قرارات لأنها قاعدة تقليدية ،عرفت في بداية مراحل التنظيم الدولي مفادها أن القرارات تصدر بعد الحصول على موافقة جميع الدول الأعضاء وأساسها مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول، ونظرا لصعوبة التطبيق العملي لهذه القاعدة تخلت عنها معظم المنظمات الدولية لتحل محلها قاعدة الأغلبية وأخذت الدول المغاربية في تجربتها الوحدوية بقاعدة الإجماع، هذا الأمر ترتب عنه آثار سلبية على العمل المغاربي المشترك، نتيجة عدم اتخاذ القرارات إلا بعد الموافقة الجماعية، مما يعرقل المشاريع ويعطل الإنجازات وهذا ما ينعكس سلبا على الأهداف المرجوة من المشاريع وإفساد المبادرات، فتمسك الدول الأعضاء بسيادتها إلى أقصى حد جعل مجلس الرئاسة يحرص على إصدار قرار بالإجماع، فإنه كثيرا ما يحاول التوفيق بين اتجاهات دول الاتحاد، وينتهي الأمر إلى إصدار قرار مطاط يخدم جميع الاتجاهات وجميع الأغراض مما قد يفقده حقيقة الأمر كل فعاليته وقيمته ولا يجد طريقه للتنفيذ.

✓ الطابع الاستشاري:

لقد نصت جميع الاتفاقيات المغاربية التي تم عقدها على اقتصار وظيفة المؤسسات في اتحاد المغرب العربي على الطابع الاستشاري دون تمكينها من صلاحية المبادرة أو التطبيق، وبالتالي أصبحت بمثابة مكاتب دراسات استشارية، وليست هيئات لتنفيذ مشاريع تنموية، هكذا وللأسف الشديد أنجزت عشرات الدراسات وبذل فيها الجهد الكثير والدراسة الدقيقة لكنها انتهت في الأخير إلى ملفات أرشيفية إن هاته المعوقات وغيرها شكلت عقبة في طريق بناء اتحاد المغرب العربي تجسيده كتكتل يعزز مكانها لأقطار المغاربية على الصعيد الدولي.

3-المعوقات الاجتماعية:

إنّ أكبر التحديات التي تواجه منطقة المغرب العربي تكمن في عدم قدرة الاقتصاديات المحلية على توفير فرص عمل كافية للشباب، مما يزيد معدلات البطالة ويهدد الاستقرار الاجتماعي، ومخاطر الهجرة غير الشرعية نحو دول شمال البحر المتوسط. وبسبب ذلك ارتفعت معدلات الفقر في السنوات الأخيرة في دول المنطقة، خصوصا في الجزائر والمغرب وموريتانيا.

خلاصة البحث ومقترحاته:

إنّ المطلوب من الدول المغاربية لمواجهة التحديات التنموية أن تعيد صياغة توجهات ومسار التنمية المغاربية، بما يساعدها على الاستفادة المتبادلة من الإمكانيات والموارد المتوفرة لديها ككتلة إقليمية قادرة على الاستمرار والتواصل، وتطوير التعليم التكنولوجي وتضييق الهوة ما بين

مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وفقا للتطور العلمي والتكنولوجي، وهذا يتطلب توفير بيئة سياسية وأمنية مناسبة مستقرة، تحمي الطبقات الفقيرة وتحفظ حقوق الإنسان الأساسية وتلتزم بقيم العدل والمساواة وتحفظ استقلال الوطن وأمنه وتؤمن مستقبله ومستقبل أجياله. كما يتطلب تنسيق التشريعات المالية والاقتصادية،لتعزيز التكاملالاقتصادي الحقيقي بين دول المنطقة, و بذلك تقلص تبعيتها الخارجية وتوفر سيولة أكبر للإنفاق على التنمية. خاصة أنّ المنطقة تمتلك شروط التكامل بين الطاقة والزراعة والمعادن والسياحة والصناعة والخدمات, ما يجعلها مستفيدة من الوضع الدولي بسبب موقعها الجغرافي وانفتاحها الثقافي .

فمن اجل تحقيق هذا التكامل لا بد أن تتوفر الكثير من الشروط التي تمليها أهمية هذا التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد أبرزها: إنشاء جهاز مغربي للتكامل الاقتصادي يتولى التنسيق والإشراف على مشروعات التكامل في الدول المغربية على أن يكون له فروع بجميع الدول المغربية.

- ✓ وجود نظام مغربي موحد للشركات المساهمة المغربية يتولى الإشراف على تأسيس هذه الشركات وإبراز المميزات التي تتميز بها سواء ميزات ضريبية أو جمركية.
- ✓ إنشاء هيئة مغربية للمواصفات الموحدة تتولى وضع هذه المواصفات بدلا من قيام كل دولة بوضع مواصفات خاصة بها.
- ✓ إنشاء مركز معلومات مغربي له فروع في جميع الدول المغربية يقوم بمراقبة وجمع المعلومات الخاصة بالعمليات التمويلية، كما يحتوى على جميع المعلومات التي تفيد المخططين ومتخذي القرارات في الدول المغربية سواء كانت معلومات عن المشروعات المتاحة للاستثمار من حيث الطاقة الإنتاجية وتكلفة التمويل ومصادرها وتكلفة العمالة أو عن تسويق المنتجات أو من حيث توافر مناخ الاستثمار – بصفة عامة – خاصة الأوضاع القانونية والاقتصادية والضريبية والسياسية التي تكون في مجملها البيئة التي يتم فيها الاستثمار والتي يبنى عليها القرارات الاستثمارية.
- ✓ إقامة معارض دائمة لتسويق المنتجات المغربية داخل الدول المغربية حتى يتمكن مستهلكوا كل دولة من التعرف على منتجات الدول الأخرى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى العمل على خلق شبكة تسويقية في الدول المغربية التي تتركز معها المعاملات العربية الخارجية بما في ذلك تطوير شبكات ووكالات الدعاية والإعلان العربية في الأسواق الخارجية وذلك بهدف الحد من حلقة الوساطة الخارجية التي تتسبب في دفع هوامش تسويقية لا داعي لها.
- ✓ إنشاء هيئة مغربية لنقل التكنولوجيا تكون منبثقة من جامعة الدول العربية على أن يكون لها فروع في بعض الدول العربية حسب وزنها الاقتصادي تكون مهمتها إنشاء معاهد متخصصة للقيام بعمليات البحث العلمي التي تتلاءم وظروف المنطقة العربية وذلك بهدف الاستفادة من نقل التكنولوجية وتوطينها في الدول العربية، كما تتولى هذه الهيئة القيام بعملية الترجمة اللازمة لنقل التكنولوجيا.
- ✓ استكمالا لعملية نقل التكنولوجيا قد يكون من المفيد التركيز – كمرحلة أولى – على الصناعات المغذية للصناعات الأخرى والبدء بصناعة قطع الغيار.
- ✓ التفكير في إنشاء بنك مغربي للتنمية الزراعية والصناعية، تشترك فيه جميع البنوك العربية ويطرح حصة منه للاكتتاب العام، على أن يقوم البنك المذكور بدارسة المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والأكثر ملائمة وفقا لخطط التنمية الاقتصادية في الدول المغربية.
- ✓ ينبثق عن هذا البنك إنشاء مشروعات متخصصة في الأوراق المالية وإنشاء صناديق استثمارية بعملات متعددة مهمتها تجميع مدخرات الأفراد للاستفادة منها في تمويل مشاريع التكامل الاقتصادي.
- ✓ مطالبة وزراء الإعلام المغاربي بوضع خطة إعلامية طموحة لترسيخ مفهوم التكامل الاقتصادي المغاربي وأهميتها للمواطن العربي بدءا من مرحلة الطفولة، حيث تركز على ضرورة شراء سلع عربية حتى يشعر المواطن المغربي أنه عند شراء سلعة عربية سيخلق طلبا متزايدا من شأنه إيجاد فرصة وظيفية لابنه في المستقبل، مع اهتمام وسائل الإعلام بالترويج للسلع المغربية.
- ✓ خلق الوعي الادخاري والاستثماري للأفراد لتشجيع الطلب على الأوراق المالية خاصة في السوق الأولية وهذا يتطلب خلق الثقة في السوق من خلال حماية حقوق المستثمرين والإشهار الكامل للمراكز المالية الحقيقية للشركات مع أهمية وضع معايير محاسبية دقيقة يمكن بها الحكم على مدى سلامة هذه المراكز المالية
- ✓ خلق آلية تسمح بمعالجة الاختلال في هيكل التوزيع وتؤدي إلى حدوث عدالة في توزيع الدخل بحيث لا يتركز في أيدي فئة قليلة.

✓ وضع التشريعات اللازمة والتي من شأنها منع وجود الاقتصاد الساكن، كالمضاربة في العقارات والأسهم التي لا تضيف قيمة حقيقية إلى الاقتصاد أو قصرها على الشركات المتعددة الأغراض.

قائمة المراجع:

1-إبراهيمي عبد الحميد،"المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية"،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية ،1996،ص359-362.

2-الفيلالي مصطفى،"المغرب العربي الكبير نداء المستقبل"،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2005،ص360 .

3-المطيع مختار،"محاولة لتحديد مفهوم الاندماج الاقتصادي الإقليمي"،مجلة الوحدة ، العدد 89،ص79 .

4-بخوش صبيحة ،"اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية"، الأردن،دار الحامد للنشر و التوزيع ،2011 ،ص340-344.

5-عبد المطلب عبد المجيد،"التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي" ،القاهرة،الدار العربية للطباعة و النشر،ط1، 2003 ،ص52-53.

6-عمر كامل ، "التكامل الاقتصادي العربي"،مقال ،www.ahewar.org ،2018/03/22.

7-لعجال محمد لمين،"معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي و سبل تجاوز ذلك"، مقال ،مجلة المفكر، ع05،بسكرة،مارس،2010،ص21-28.

8-محسن الندوي،"تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة"،سوريا،منشورات الحلبي الحقوقية،2011 ،ص68.

9-محمد صابر عنتر،"التكامل الإقليمي"،بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر،1993،ص118 .

10-هيكل عبد العزيز،"الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية"،بيروت،معهد الإنماء العربي ،1996،ص16-21.